الانفاق الحكومي على جائحة كورونا و أثره على عناصر المالية العامة - الاقتصاد الجز ائري أ نموذجاً-

government spending on the Corona pandemic and its impact on public finances - The Algerian economy as a model –

أ.سهام زرقان

جامعة عباس الغرورخنشلة(الجز ائر)، sihem.zerkane@gmail.com

تاريخ الاستلام:2020/11/12 تاريخ القبول:2021/09/07

الملخص:

يمثل زيادة الانفاق على الصحة لإنقاذ الأرواح ومساعدة المتضررين من عمليات الاغلاق نتيجة للحجر الصحي الحل الوحيد أمام الحكومات، وهو ما وضعها أمام أزمة حقيقية تمثلت في البحث عن مصادر لتمويل النفقات مقابل انخفاض الايرادات نتيجة لتوقف النشاط الاقتصادي مما خلف عجز في الموازنة العامة، وقد سارعت الجزائر كغيرها من البلدان إلى تدارك الوضع الاقتصادي منذ بداية الجائحة من خلال اجراءات احترازية على مستوى النفقات والايرادات والتي كان لها الأثر على الميزانية العامة.

الكلمات المفتاحية: الانفاق الحكومي، المالية العامة، جائحة كورونا، الايرادات العامة.

Abstract

Increased health spending to save lives and help those affected by quarantine closures is the only solution for governments, which has placed them in the face of a genuine crisis to seek sources of financing for expenditures in exchange for reduced revenues as a consequence of the economic downturn, resulting a deficit in the public budget. Algeria, like other countries, has been quick to redress the economic situation since the beginning of the pandemic through precautionary measures in terms of expenditures and revenues that have had an impact on the public budget.

Keywords: Government spending, public finances, corona pandemic, public revenue.

مقدمة:

شكلت جائحة كورونا تحدياً كبيراً أمام القطاع الاقتصادي وعلى جميع المستويات، فقد وضعت الاقتصاد العالمي أمام تحدي كبير نتيجة لعمليات الاغلاق وتوقف النشاط

الاقتصادي بسبب الحجر الصحي المفروض على أغلب دول العالم، مما أعاق عملية النمو الاقتصادي ووضع الحكومات أمام أزمة اقتصادية كبيرة كان من أولى تحدياتها كيفية تمويل النفقات سواء المتعلقة بمواجهة جائحة كورونا أو الناتجة عن عملية دعم الفئات المتضررة من الأزمة، مقابل انخفاض الايرادات العامة بشكل كبير نتيجة لتراجع حصيلة الضرائب وانخفاض أغلب الموارد السيادية الأخرى، وبالتالي فقد رفع هذا الوضع من الانفاق الحكومي ووضع الموازنة العامة في عجز كبير، ونتيجة لذلك فقد كان من الضروري اللجوء إلى موارد اضافية لتمويل العجز من خلال فتح باب التبرعات وإعادة تخصيص الموارد القائمة عن طريق التحويلات أو الميزانيات التكميلية، أو الحصول على الدعم من المؤسسات المالية الدولية.

وعلى اعتبار أن العجز المتفاقم في الموازنة يترتب عليه ارتفاع في معدلات التضخم فقد سارعت أغلب الدول لتدارك الوضع على مستوى المالية العامة، والجزائر كغيرها من الدول نتيجة لتأثرها بجائحة كورونا فقد كان الأثر الأكبر على مستوى النفقات والايرادات مما استوجب الاسراع في اتخاذ اجراءات استعجالية صارمة.

ومن خلال ما سبق فقد تم طرح اشكالية البحث كالآتي:

كيف ساهم الانفاق الحكومي على جائحة كورونا في التأثير على عناصر المالية العامة ؟

إلى جانب التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ✓ فيما تتمثل أهم الاجراءات الحكومية على مستوى المالية العامة في ظل ارتفاع الانفاق الحكومي على جائحة كورونا؟
- ✓ ما هي أهم مصادر تمويل الانفاق الحكومي لمواجهة جائحة كورونا؟
- ✓ كيف أثرت جائحة كورونا على الموازنة العامة في الجزائر؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية يمكن وضع الفرضيات الآتية:

- ✓ تسعى الحكومات من خلال اجراءاتها على مستوى المالية العامة إلى الموازنة بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي؛
- ✓ تطلبت انعكاسات جائحة كورونا البحث عن الموارد المالية اللازمة لتمويل النفقات الناتجة عن هذا الفيروس؛
- ✓ شكلت جائحة كورونا عجزاً في الموازنة العامة الجزائرية والميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مع تراجع مصادر تمويل الخزينة.

أهمية الموضوع: تظهر أهمية الموضوع في تسليط الضوء على الأثر السلبي الذي لعبته جائحة كورونا والتي وضعت أولوية انقاذ الأرواح والخروج من الأزمة سابقة لأولوية التوازنات الاقتصادية والمالية، وبالتالي التضحية بمبدأ ترشيد النفقات العمومية وتعويضه بمبدأ ضرورة توفير الموارد المالية، وهو ما وضع ادارة الموزانة أمام تحدي كبير في ظل العجز الذي أصبحت تعانيه.

أهداف الموضوع: يهدف هذا البحث إلى التعرف على الأثر الذي خلفته جائحة كورونا على المالية العامة من خلال تكاليف الأزمة وطرق التمويل ومتطلباته في ظل الجائحة، وأثر الأزمة على الميزانية العامة للجزائر.

منهجية الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتبار أنه المنهج الملائم لوصف البيانات والمعلومات التي تم تجميعها عن متغيرات الدراسة والاجابة على الاشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المقدمة.

بناء على ما ورد في المقدمة فقد تم تقسيم البحث إلى أربع أقسام رئيسية بما يخدم اشكالية البحث، حيث تضم هذه الأقسام اجراءات المالية العامة لدعم الاقتصاد في ظل جائحة كورونا، بالإضافة إلى تكاليف الدول واجراءاتها على المالية العامة في ظل جائحة كورونا، كما جاءت دراسة الحالة حول أثر الانفاق على جائحة كورونا على الموازنة العامة في الجزائر، وسيتم التعرض إلى هذه النقاط فيما يلي:

5- اجراءات المالية العامة لدعم الاقتصاد في ظل جائحة كورونا

ظهر فيروس كورونا في ديسمبر 2019 بالصين وصنفته منظمة الصحة العالمية في 11 مارس 2020 جائحة، ويعتبر علماء الأوبئة أن فيروسات كورونا تنتمي إلى صنف من الفيروسات ذات أعراض متنوعة في المجمل أبرزها نزلة البرد العادية والحالة التنفسية الحادة والوخيمة. (معجم مصطلحات كوفيد 19، 2020، صفحة 06)

3-2- موقف الحكومات الاقتصادي اتجاه جائحة كورونا

أظهرت الأزمات الصحية السابقة في البلدان النامية مثل الإيبولا، وسارس وأنفلونزا الخنازير أن متطلبات المساءلة والشفافية قد تحتاج إلى تعديل أثناء حالات الطوارئ ولا ينبغي التخلي عنها. (world bank, Getting government financial management systems COVID-19 ready, march 2020) حيث أن المعركة ضد انتشار فيروس كورونا وعواقبه الاقتصادية والاجتماعية أصبحت أكثر صعوبة بسبب خزائن الحكومات الفارغة، ويواجه العديد من البلدان عجزاً كبيراً في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، كما يواجه الكثير منها أقساط كبيرة للتأمين ضد المخاطر السيادية، بالنسبة لتلك البلدان سيكون من الصعب عليها مواصلة الاقتراض الأجنبي في الأسواق الخاصة، كما أن البلدان التي تتبنى نظام سعر صرف ثابت ستجد صعوبة في استخدام الأموال بسبب التعارض بين طباعة النقود والحفاظ على ربط العملة وستحتاج إلى الكثير من الدعم الدولي لمساعدتها في تجاوز هذه الأوضاع الصعبة. (التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أفريل 2020، صفحة 08)

وعلى الرغم من كل ما سبق من توقعات، إلا أن حجم الضرر الاقتصادي واستمراره سيتوقف بشكل أساسي على كيفية تعامل الحكومات مع هذا الوباء، حيث أن طبيعة الأزمة الحالية وانتشارها بين مختلف دول وقارات العالم فرضت خلق روح تعاونية بين مختلف الحكومات في مواجهة الأزمة، وجعلت من الضروري حدوث عملية تنسيق رفيعة

المستوى أثناء عملية صنع القرارات واتخاذها. (محمود السيد، 2020)ويرى الخبراء أن هناك ثلاثة أطر رئيسية يجب أن تمثل عماد استجابة حكومات العالم للتداعيات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا والتي تتمثل في: (محمود السيد، 2020)

✓ أن تتخذ البنوك المركزية قراراتها المتعلقة بالسياسة النقدية بناءً على تنسيق وتعاون مشترك فيما بينها بدلًا من القرارات المنفردة، ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال فإن خفض سعر الفائدة الطارئة من قبل الاحتياطي الفيدرالي لم يجعل الوضع أسهل للبنوك المركزية، التي وصلت بالفعل للحد الأدنى الفعّال. فيجب أن تشير جميع البنوك المركزية إلى أنها مستعدة للتدخلات المنسقة، وتوفير السيولة في حال حدوث خلل خطير يؤدي إلى الضغط على الوسطاء الماليين؛

✓ نظرًا لطبيعة هذه الصدمة قد تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة من بين أكثر الشركات تعرضًا لأزمات السيولة، وبالتالي من المهم توفير التسهيلات لمواصلة إقراض تلك الشركات الصغيرة والمتوسطة؛

✓ لابد من اتخاذ قرارات اقتصادية تستهدف مساعدة الأشخاص المتضررين من الحجر الصحي ونقص الدخل.

2-4- اجراءات الحكومات في ظل جائحة كورونا

من منظور اقتصادي، ينبغي للحكومات اتخاذ تدابير منسقة ومتجانسة على المستويين الجزئي والكلي:

✓ ينبغي للبنوك المركزية تعزيز مستويات السيولة والتخفيف من الضغوط المالية الرئيسية؛

✓ يجب أن تهدف السياسات المالية الحكومية إلى ما يلي:

- دعم الشركات من خلال تقديم الاعفاءات الضريبية ودعم الأجور وتمديد آجال سداد الديون ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة؛

- النهوض بنظم الحماية الاجتماعية من خلال تعزيز خطط الحماية الاجتماعية لصالح الفقراء والفئات الضعيفة وانشاء صناديق تعويضات البطالة وتوسيع نطاق المستفيدين منها، وتمديد آجال سداد القروض الفردية وضريبة الدخل والرسوم؛

- حفز الطلب وخلق فرص العمل من خلال زيادة الانفاق الحكومي والمشتريات الحكومية لاسيما الانفاق على برامج الرعاية الصحية وأنظمة الاستجابة للطوارئ؛

- ينبغي للمؤسسات المالية الانمائية الاقليمية وكذلك المؤسسات المالية المتعددة الأطراف النظر في وضع آليات لتأجيل سداد الديون وخفض الدين، والهدف من ذلك تعزيز الحيز المالي المتاح للبلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل في المنطقة بحيث يتسنى لها التصدي لتداعيات جائحة كورونا؛

-ينبغي للمنظمات المتعددة الأطراف أن تنظر في امكانية مقايضة الديون والعمل بأدوات أخرى لخفض الديون، وذلك لتعزيز الاستثمارات الاجتماعية وإتاحة الموارد اللازمة للتصدي لتداعيات جائحة كورونا. (United Nation, 2020, p. 03)

وسيساعد إجراء دفعة تنشيطية مالية على دعم الطلب الكلي، وستكون الخيارات المتاحة في هذا الصدد بما في ذلك إعطاء دفعة للاستثمار أو إجراء تخفيضات ضريبية في الاقتصاد ككل مرهونة بتطور طبيعة الصدمة ومدى توافر الحيز المالي اللازم. ورغم أن اضطرابات العرض الكبيرة قد تحد من تأثير الدفعة التنشيطية إلى أن يبدأ انحسار فيروس كورونا، فإن التعجيل بتنفيذ إجراءات استثمارية أو غيرها من الاجراءات يمكن أن يحول دون وصول الدفعة التنشيطية بعد فوات الأوان. (IMF, Policy Steps to Address the Corona Crisis, march 2020, p. 02)

6- تكاليف جائحة كورونا على المالية العامة

يجب أن تتسم أنظمة إدارة المالية العامة بسرعة الاستجابة والمرونة مع ضمان تحقيق القيمة مقابل المال، ويمكن للبلدان إجراء العديد من الإصلاحات السريعة لضمان قدرة أنظمة إدارة المالية العامة لديها على دعم الاستجابة لفيروس كورونا على نحو أفضل.

2-1- متطلبات التمويل في ظل فيروس كورونا

من أهم متطلبات التمويل في ظل فيروس كورونا ما يلي: (world bank, Getting government financial management systems COVID-19 ready, march 2020)

- ✓ **يجب أن يكون تمويل الاستجابة لفيروس كورونا سريعًا وواضحًا:** قد يكون من الضروري إعادة تخصيص الموارد القائمة، ويمكن القيام بذلك من خلال التحويلات أو الميزانيات التكميلية. ويمكن الحصول على موارد إضافية من صناديق الطوارئ أو صناديق الكوارث الوطنية، في العديد من البلدان يمكن إجراء التحويلات أو إعادة التخصيص باستخدام الحد الأدنى من الإجراءات الإدارية مما يتيح اتخاذ تدابير فورية، وذلك على عكس استخدام الميزانيات التكميلية.
- ✓ **كفاءة إدارة النقد أمر بالغ الأهمية:** في البلدان التي تستخدم حساب الخزانة الموحد بالفعل يكون لدى الحكومة صورة شاملة عن النقد المتاح في أي وقت، وهي في وضع أفضل يمكنها من إدارة النقد وضمان السيولة اللازمة لعمليات مواجهة الأزمة.
- ✓ **يجب تحسين إدارة عملية الدفع:** من المحتمل أن تؤدي حالة الطوارئ إلى قلة السيولة، ومن ثم من الضروري زيادة التركيز على الاستخدام الأمثل للمبالغ النقدية المتغيرة والتسهيلات الائتمانية.
- ✓ **إعداد التقارير المالية للتأكيد في التوقيت المناسب:** عندما يتم إنشاء بنود منفصلة بالموازنة للاستجابة لجهود مكافحة فيروس كورونا، فإنها يجب أن تتبع النظام القياسي لإعداد التقارير المالية، ويمكن للحكومات أن تستفيد من إعداد تقارير مؤقتة على نحو أكثر تكرارًا عن البنود المحددة من أجل عملية اتخاذ القرار.

✓ **يجب على مؤسسة المراجعة العليا أن تكون على أهبة الاستعداد:** يجب أن يتخذ مراجعو مؤسسة المراجعة العليا القرار على نحو مستقل بشأن طبيعة مواجهة فيروس كورونا ونطاقها والنهج المتبع فيها.

2-2- مصادر التمويل في ظل جائحة كورونا

وضعت جائحة كورونا الجميع أمام ظرف غير طبيعي يستند إلى مبدأ القوة القاهرة الذي يجعلهم أمام إلزامية إعادة تنظيم الأولويات في توفير التمويل، وبالتالي فالأمر يتطلب حلول استثنائية من حيث البحث عن الموارد المالية اللازمة لمكافحة هذا الفيروس، وتعويض القطاعات والأنشطة المتضررة من عملية توقف النشاط جراء الحجر الصحي. ومن أهم طرق التمويل التي استحدثتها الهيئات والحكومات في ظل جائحة كورونا:

✓ **صندوق تدبيرومواجهة وباء فيروس كورونا:** قامت بعض الدول بإنشاء صندوق خاص بتدبير ومواجهة فيروس كورونا، من بينها السلطات المغاربية التي قامت بإحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا، والذي يخصص أساساً للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية سواء فيما يتعلق بتوفير البنيات التحتية الملائمة أو المعدات التي يتعين اقتناؤها باستعجال. كما سيسهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال دعم القطاعات الأكثر تأثراً بتداعيات فيروس كورونا والحفاظ على مناصب الشغل والتخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة.)المرسوم رقم 2.20.269 الجريدة الرسمية، 17 مارس(2020

أما في الجزائر فقد تم وضع حسابات خاصة لاستقبال المساعدات حيث تم فتح حسابات لدى بريد الجزائر والخزينة العمومية لاستقبال مساهمات المواطنين التي ستوجه لدعم الجهود الوطنية لمكافحة فيروس كورونا بالإضافة إلى فتح حسابات بنكية للتبرع بالدينار أو بالعملات الأجنبية. (الاتصال، 31 مارس 2020)

✓ **صندوق الاستجابة التضامنية:** قامت منظمة الصحة العالمية بالتعاون مع مؤسسة الأمم المتحدة ومؤسسة الأعمال الخيرية السويسرية بإنشاء صندوق الاستجابة التضامنية لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة فيروس كورونا، حيث يتيح الصندوق وهو الأول من نوعه للأفراد والشركات والمؤسسات في أي مكان المساهمة بشكل مباشر في جهود الاستجابة العالمية.)الوليد أ.، أفريل2020 ، صفحة(15

✓ **تشكيل ميزانية طوارئ:** على سبيل المثال أنشأ البنك الإسلامي للتنمية حزمة استراتيجية للتأهب والاستجابة بقيمة 730 مليون دولار للتخفيف من الآثار الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية السلبية لتفشي وباء كورونا في البلدان الإسلامية، وتوفر المؤسسة تمويلاً مباشراً أو تتعاون مع جهات مموِّلة أخرى لدعم التجارة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي وفيما بينها. (United Nations, 2020, p. 07)

وعلى المستوى الأوروبي، يقترح الخبراء رفع درجات التضامن والتنسيق بين الدول الأوروبية مثل تبادل الأدوات الطبية، وفتح المستشفيات لاستقبال مرضى من دول أوروبية أخرى، وإعارة الممرضات والأطباء. وهناك دعوة لتوسيع "صندوق التضامن الأوروبي" وهو الذي تم إنشاؤه عام 2002 لدعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في حالات الكوارث الكبيرة، حيث يمكن لهذا الصندوق التدخل لتوفير الإغاثة للمناطق المتضررة خلال الأزمة أو في المراحل التالية. ويزعم الخبراء أن تحقيق هذا النمط من التعاون ربما يمنح قبلة الحياة للاتحاد الأوروبي مُجددًا لتكون هذه الأزمة سببًا في تصحيح مسار سياسات القارة العجوز. (محمود السيد، 2020)

7- اجراءات الدول على مستوى المالية العامة في ظل جائحة كورونا

من نتائج الصدمة هبوط الإيرادات الحكومية بنسبة أعلى من انخفاض الناتج، وفي نفس الوقت تزداد البطالة وينخفض دخل العاملين لحسابهم الخاص أو ينقطع عن بعض

الفئات، وترتفع تكاليف الصحة العامة وتزداد النفقات لتعويض البطالة وإعانة الفئات التي انقطعت عنها مصادر الدخل.(أحمد، 2020، صفحة 02)

الشكل رقم 01: عجز الموازنة العامة لسنة 2020 مقارنة بسنة 2019

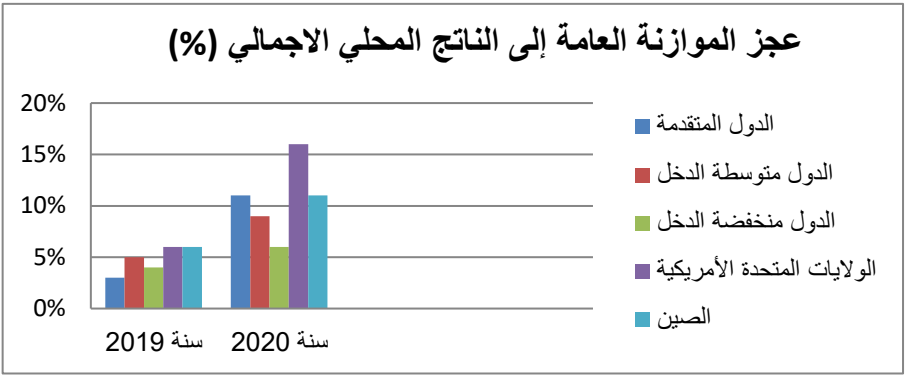

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على احصائيات من عدة مواقع.

كان عجز الموازنة العامة الشامل في الدول المتطورة قبل الأزمة المالية الأخيرة 2019 أقل مقارنة بسنة 2020 وهي زيادة كبيرة، والعجز بهذا الحجم يولد ضغطاً لا يستهان به على المصارف وأسواق المال. وفي الولايات المتحدة يرتفع العجز من 6% الى 16% ولمعرفة مضامينه في الاقتصاد الكلي نشير الى كونه أكبر من الادخار الخاص، ويتطلب تمويله اتساع عجز الميزان الخارجي واستقطاب الاقتصاد الأمريكي لدفعة كبيرة من الاستثمار الأجنبي. أما الدول منخفضة الدخل يرتفع عجزها من 4% إلى أقل من 6% ولا تشكل ضغطاً على الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم 02: اجراءات المالية العامة المتخذة للاستجابة لجائحة كورونا

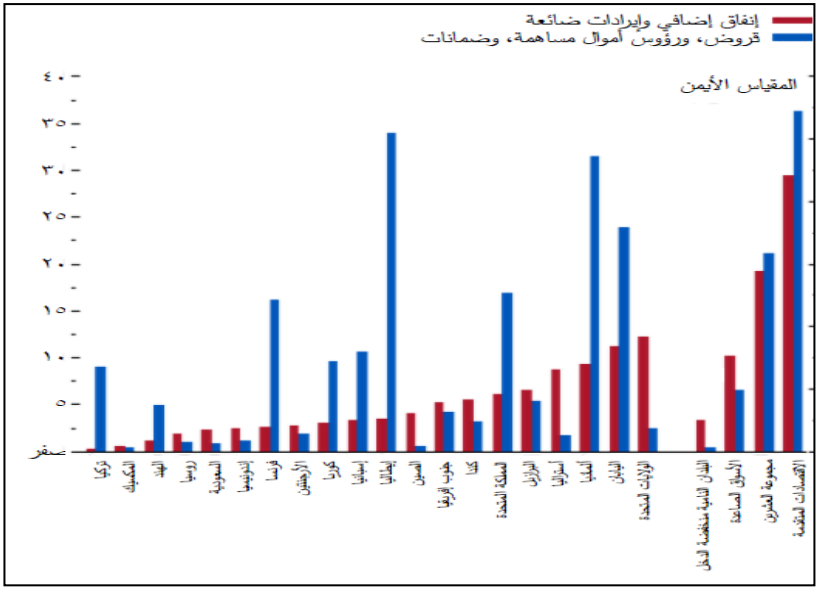

Source : IMF, A crisis like no other,an uncertain recovery, world economic outlook update, june 2020, p :16.

تقدم الحكومات دعماً كبيراً من المالية العامة من خلال تدابير ممولة من الموازنة إضافة إلى السيولة من خارج الموازنة، حيث قام أكثر من ثلثي الحكومات حول العالم بزيادة الدعم المقدم من المالية العامة لتخفيف التداعيات الاقتصادية للجائحة، وتمثل نصف هذه الاجراءات انفاقاً اضافياً وايرادات ضائعة مما أثر على الميزانيات الحكومية بشكل مباشر، أما النصف الباقي فقد استخدم في دعم السيولة من خلال القروض وضخ رؤوس الأموال المساهمة وتقديم الضمانات، وتساهم الاقتصاديات المتقدمة بالنصيب الأكبر في دعم المالية العامة على مستوى العالم.

الشكل رقم 03: التغير في الدين الحكومي ورصيد المالية العامة الكلي في العالم (% من إجمالي الناتج المحلي)

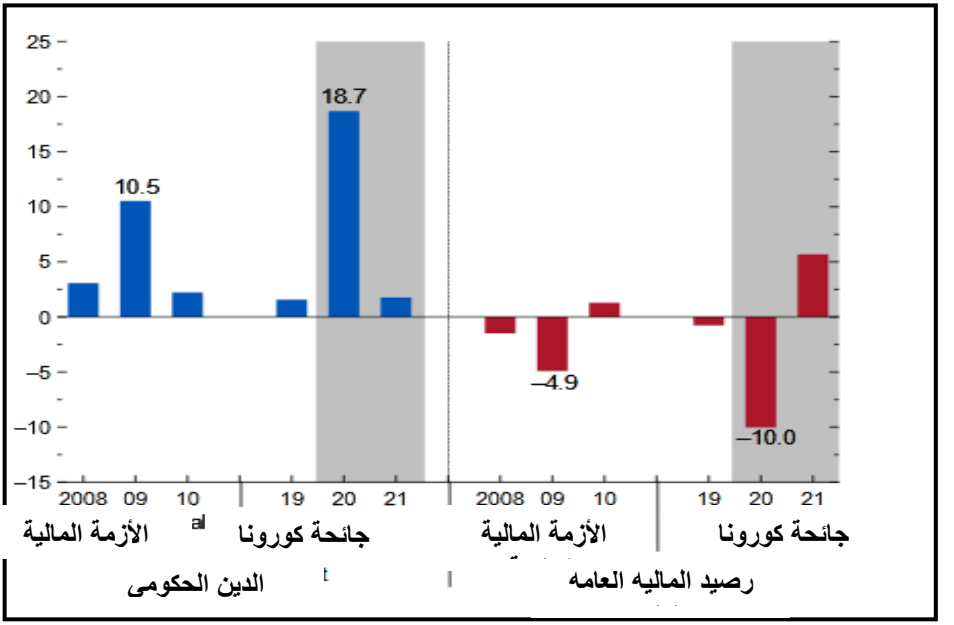

Source : IMF, a crisis like no other,an uncertain recovery, world economic outlook update, june 2020, p :17.

من المنتظر ارتفاع الدين الحكومي والعجز الموازناتي على مستوى العالم وبدرجة أكبر مما كانت عليه أثناء الأزمة المالية العالمية 2008، وذلك نتيجة للانكماش الكبير في الناتج الاجمالي وانخفاض الايرادات إلى جانب اجراءات الدعم الاجتماعي لمساعدة المتضررين من الأزمة، كما تشير التوقعات إلى أن الدين العام سيصل إلى مستويات مرتفعة جداً، فيما تبقى التوقعات المتعلقة بسنة 2021 مرهونة بتطور الجائحة.

وتتمثل أهم الاجراءات على مستوى النفقات والايرادات العامة فيما يلي:

✓ **على مستوى النفقات:** تواجه الحكومات عجزاً كبيراً في الموازنة العامة وتلجأ الى الاقتراض، وفي نفس الوقت يحتاج قطاع الأعمال المتعثر إلى قروض ميسرة لتدوير ديونه وتمويل إضافي لسد الخسائر، وتحاول الحكومات إقناع الشركات لتحتفظ بالقوى العاملة

لقاء إعانات، وتلجأ الشركات إلى تحويل بعض الديون الى أسهم قد تراجعت أسعارها فترتفع تكاليف التمويل وتضعف جدارتها المالية، وتنعكس هذه في صعوبة حصولها على قروض جديدة من المصارف. (أحمد، 2020)

كان يجب على البلدان أن تنفق على الصحة بصرف النظر عن الحيز المتاح في ميزانيتها العامة، وهناك حاجة ملحة في البلدان منخفضة الدخل للحصول على منح أو قروض بفائدة صفرية لتمويل الإنفاق الصحي الذي قد لا يكون بوسعها تمويله بدون هذه المنح والقروض. حيث أن الأموال العامة لازمة للتوصل إلى لقاح فعال ضد الفيروس، كما ينبغي أن تسعى الحكومات لحماية شعوبها من التأثير الاقتصادي لهذه الأزمة الصحية العالمية، وينبغي حماية الأشد تضرراً من الوقوع ضحية الإفلاس أو فقدان مصدر الرزق بلا ذنب اقترفوه. وتستطيع الحكومات تبعاً لقدراتها الإدارية مساعدة الأفراد والمؤسسات بسبل عدة منها:

- إنفاق الأموال لأغراض الوقاية من الفيروس والكشف عنه والسيطرة عليه ومعالجته واحتوائه، وتقديم الخدمات الأساسية لمن يتعين احتجازهم في الحجر الصحي ولمؤسسات الأعمال المتضررة؛
- تقديم دعم على الأجور للأفراد والشركات من أجل المساعدة على كبح العدوى؛
- التوسع في التحويلات -النقدية والعينية-وإطالة مدتها، ولا سيما للفئات المعرضة للخطر؛ (IMF, Fiscal Policies to Protect People During the Coronavirus Outbreak, march 2020)
- تقديم تخفيف ضريبي للأفراد ومؤسسات الأعمال الذين يعجزون عن سدادها؛
- وضع خطة لاستمرار العمل؛ فسواء كانت المسألة تتعلق بوزارة المالية أو مصلحة الضرائب أو الجمارك، يتعين تقديم الخدمات للمواطنين والمكلفين الضريبيين

والمستوردين في حالة انتشار العدوى بالاعتماد قدر الإمكان على الوسائل الإلكترونية؛ (غاسبار و ماورو، 2020)

✓ **على مستوى الايرادات:** من المتوقع أن تواجه الدول خلال عام 2020 تحديات ذات صلة بتداعيات جائحة كورونا على أوضاع المالية العامة، وقد تمتد إلى العام القادم نظراً لحجم الإنفاق الحكومي المتزايد للحد من انتشار الفيروس، وتبقي الأسعار العالمية للنفط أحد المحددات التي تستند إليها تقديرات الموازنة العامة، وهو ما قد يتطلب مراجعة موازناتها العامة نظراً للانخفاض المفاجئ لسعر برميل النفط، فضلاً عن حجم الإنفاق الطارئ على المستلزمات الطبية والقطاع الصحي التي قد تتزايد بعد المحاولات الجارية باكتشاف أمصال وأدوية لعلاج الأعراض الناتجة عن فيروس كورونا، فضلاً عن التحديات القائمة في هذه الدول قبل ظهور الفيروس.

على مستوى الدول المصدرة للنفط، من المتوقع أن يؤدى انخفاض الأسعار العالمية للنفط إلى إجراء تعديلات على تقديرات موازنة العام 2020 التي دخلت حيز التنفيذ، هذا من شأنه أن يقلل من الإيرادات الحكومية للدولة ويتسبب في عجوزات مالية أكبر مما كانت عليه في السنوات السابقة، وبالتالي لتمويل العجز المالي الذي تركه حجم الإنفاق الطارئ على الفيروس قد تلجأ الدول المصدرة للنفط في الأجل الطويل إلى مصادر تمويل أخرى، مثل الزيادة في الإيرادات الضريبية وتنويع الهياكل الاقتصادية.) الوليد أ.، أفريل 2020، الصفحات(23-22

8- أثر الانفاق على فيروس كورونا على الموازنة العامة في الجز ائر

لم يلبث اقتصاد الجزائر أن وقف على قدميه بعد ركود طويل امتد لفترة عام بسبب الحراك الشعبي الذي هز الشوارع، حتى تعرض لانهيار أعنف من ذي قبل بسبب تفشي فيروس كورونا وهبوط سعر برميل النفط الذي وصل إلى ما دون 25 دولار في مارس 2020. (معط الله، 2020، صفحة 13) وبناء على هذه الأوضاع يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

✓ تعرض الاقتصاد الجزائري في وقت وجيز إلى صدمة مزدوجة لم تحسب لها الحكومة أي حساب، والأصعب من ذلك أن خزينة الدولة لا تحتوي على سيولة تفسح المجال للمناورة، وبالتالي لن يتمكن الاقتصاد من المقاومة مع مرور الوقت، وقد تعجز الحكومة تماماً عن تلبية حاجيات المواطنين إذا طال أمد الأزمة المزدوجة أكثر مما ينبغي. (معط الله، 2020، صفحة 13)

✓ من المتوقع أن يتأثر النشاط الاقتصادي بعدد من العوامل من بينها ارتفاع عجز الموازنة العامة وبالتحديات على الأوضاع الخارجية، حيث من المتوقع تواصل ارتفاع العجز في ميزان المعاملات الجارية. بالإضافة إلى التطورات في أسواق النفط، وبالتداعيات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا والتكاليف الاقتصادية المترتبة على ذلك لاسيما في ظل حاجة الاقتصاد إلى المزيد من الاجراءات التحفيزية والاصلاحات المحفزة لبيئة الأعمال والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية. (تقرير آفاق الاقتصاد العربي، أفريل 2020، صفحة 21)

✓ الأزمة الصحية غير المسبوقة كان من آثارها ظهور حالات استعجالية ليس فقط اقتصادية وإنما كذلك اجتماعية، وهذه الحالات الطارئة تطلبت الإسراع في تقديم إجابات تشرك السياسات النقدية والاحترازية غير التقليدية وكذا سياسات نقدية توسعية. حيث أن تلك السياسات الظرفية الاستعجالية ستؤدي حتماً إلى تفاقم العجز في الميزانية وهو عجز سيؤدي تمويله إلى ارتفاع الدين العمومي الداخلي والخارجي. (جربوع، 2020)

ونتيجة لهذه الأوضاع اتخذت الحكومة حزمة إجراءات غلب عليها طابع التقشف:

1-4- التدابير المالية المتخذة على مستوى النفقات العامة

✓ خفض النفقات العامة ومراجعة السياسة الاقتصادية لمواجهة تدهور أسعار النفط والمورد الأساسي للبلاد جراء تفشي فيروس كورونا؛

- ✓ تخفيض قيمة فاتورة الاستيراد من 41 إلى 31 مليار دولار؛
- ✓ تقليص نفقات ميزانية التسيير بـ 30% ثم إلى 50% دون المساس بأعباء الرواتب والأجور؛
- ✓ تكليف الشركة الوطنية للمحروقات وسوناطراك بالتخفيض من أعباء الاستغلال ونفقات الاستثمار من 14 إلى 7 مليارات دولار قصد الحفاظ على احتياطي الصرف؛
- ✓ التوقف عن ابرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية مما سيوفر حوالي سبعة مليارات دولار؛
- ✓ التكفل في قانون المالية التكميلي عند اعداده بخسائر المتعاملين الذين تضرروا من تفشي الوباء؛
- ✓ التعجيل بعملية تحصيل الضرائب والرسوم واسترجاع القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية؛ (بيان وزاري، 22 مارس 2020)
- ✓ أما على مستوى السياسة النقدية والقطاع المصرفي خفض بنك الجزائر المركزي نسبة متطلبات الاحتياطي من 10% إلى 8%، وسعر سياسته الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3.25%؛
- ✓ في مجال سعر الصرف وميزان المدفوعات أعلنت السلطات عن عدة تدابير لخفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليار دولار أمريكي (6% من الناتج المحلي الاجمالي).)الوليد أ.، أفريل2020 ، صفحة(40
- ✓ ميزانية التجهيز في حدود 2500 مليار دينار، اتخذ قرار في مجلس الوزراء بعدم انفاقها كلها والتريث فيما يتعلق باقتناء التجهيزات الأقل أهمية بتأجيلها أو تجميدها، كما تقرر تحديد حجم الإنفاق خلال هذه السنة عند حدود 31 مليار دولار من أصل 44 مليار دولار، أي عوض أن نتوجه إلى الواردات التي تكون في حدود 45 مليار دولار نتراجع فيها إلى أقصى حد. (بوعبد الله، 2020)

كما قامت الحكومة الجزائرية باستحداث علاوات استثنائية في شكل منح للمتضررين من فيروس كورونا:

- ✓ صرف منحة الخطر لفائدة مستخدمي الهياكل والمؤسسات العمومية التابعة لقطاع الصحة المجندين في إطار الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته حيث حددت بـ 10.000 دج بالنسبة للمستخدمين الاداريين ومستخدمي الدعم، 20.000 دج بالنسبة للمستخدمين شبه الطبيين، 40.000 دج بالنسبة للمستخدمين الطبيين، وتدفع لمدة ثلاث أشهر قابلة للتجديد.)تأسيس علاوة استثنائية لفائدة مستخدمي الصحة،(2020
- ✓ تخصيص إعانة مالية قدرها 10.000 دج في شكل منحة تضامن ممن مستهم انعكاسات توقف النشاط بسبب الحجر الصحي على غرار عمال المؤسسات الاقتصادية المتوقفة وأصحاب المهن الحرة والعمال اليوميين. (بيان وزاري، 2020)

4-2- التدابير المالية المتخذة على مستوى الايرادات

عادة ما يتم اتخاذ التدابير التقشفية العاجلة في ظل تهاوي أسعار النفط، ولكن يفرض تفشي جائحة كورونا اتخاذ سلسلة إجراءات تتماشى أيضاً مع واقع تعطل العمالة غير المنتظمة التي تعيل أسراً والمتضررة من كورونا، وتنامي احتياجات المواطنين من المواد الغذائية الأساسية والمستلزمات الطبية وضرورة إصلاح المستشفيات الجزائرية غير المستعدة لمواجهة جائحة كورونا. كما تمخض اجتماع مجلس الوزراء عن التعجيل بعملية تحصيل الضرائب والرسوم، وكذا استرجاع القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية. وهذا ما يتناقض تماماً مع قرار غلق المحلات والمراكز التجارية والمقاهي والمطاعم وتسريح أكثر من 50% من العمال في القطاع الاقتصادي والخدمات العمومية والخاصة، حيث يتنافى هذا السعي الحكومي لتحصيل المزيد من الإيرادات الضريبية مع عجز دافعي الضرائب عن دفع التزاماتهم الضريبية نتيجة لتوقف أعمالهم وتحملهم لخسائر كبيرة وخصوصاً ذوي المداخيل الضعيفة. (معط الله، 2020، صفحة 13)

فيما تم وضع موازنة عامة تكميلية ثانية مخصصة للتعديلات المالية المطلوبة، وكرد فعل على تداعيات تفشي جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، حيث أن مشروع الموازنة التكميلية لسنة 2020 جاء لتصحيح عدد من أحكام الموازنة العامة لسنة 2020 وتوضيح بعض الأحكام التي تؤطر الاستثمار المنتج. كما أن لجوء الحكومة لموازنة تكميلية جاء تحت ضغط انخفاض أسعار النفط التي هوت إلى ما تحت التوقعات التي وضعتها الحكومة في موازنة 2020، بالإضافة إلى أن تبعات فيروس كورونا على الاقتصاد حتمت على الحكومة وضع موازنة تكميلية يتم فيها إعادة توزيع الاعتمادات المالية القطاعية تماشياً مع المرحلة.

وقد جاء ضمن قانون المالية أن سنة 2020 ستعرف تحسناً معتبراً فيما يخص ايرادات الجباية العادية التي سترتفع بـ 300 مليار دج بفضل توسيع الوعاء الجبائي وتحسين التحصيل ومكافحة الغش والتهرب الجبائيين بالإضافة إلى توقع ارتفاع مداخيل صادرات المحروقات بـ2%. (الرسمية، 2019) وكانت الحكومة الجزائرية قد توقعت أن يصل العجز في الميزانية إلى 20 مليار دولار في موازنة سنة 2020، على أن يصل العجز في الميزان التجاري إلى 16 مليار دولار عند نهاية 2020، فيما توقعت أن يهوي احتياط البلاد من العملة الصعبة إلى 60 مليار دولار، إلا أنّ تطور الأحداث خلط أوراق حسابات الحكومة. (كحال ، 2020)

وعقب الأزمة كانت هناك تدابير استثنائية على مستوى الايرادات أهمها:

✓ تمديد بصفة استثنائية لسنة 2020 آجال التصريحات الجبائية والجمركية ودفع الضرائب والحقوق والرسوم المتعلق بها دون تطبيق غرامات التأخير؛ (قانون المالية التكميلي، 2020)

✓ اعفاء مؤقت من الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية، المواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية ومعدات الكشف، وكذا لوازم وقطع الغيار لهذه المعدات المستعملة لمجابهة فيروس كورونا. (قانون المالية التكميلي ، 2020)

3-4- تقييم أثر السياسات المتخذة على مستوى المالية العامة

ينبغي أن تعجل سياسة المالية العامة بتوفير دعم كبير للمتضررين من الأفراد والشركات أثناء هذه الجائحة، وبتطور طبيعة الجائحة قد يكون من الضروري تنفيذ دفعة تنشيطية إضافية من المالية العامة للحيلولة دون حدوث ضرر اقتصادي يستمر لفترة طويلة. (IMF, Policy Steps to Address the Corona Crisis, march 2020, pp. 02-03) وقد تطلب الوضع رد فعل سريع تجسد في استخدام أدوات السياسة النقدية وكذا التخفيف من القيود الاحترازية المفروضة على البنوك، كما تم اللجوء إلى سياسات مالية توسعية. وسيترتب عن هذه السياسات الظرفية الطارئة تفاقم العجز في الميزانية والذي سيؤدي تمويله بالنسبة لعدد كبير من الدول إلى ارتفاع نسبة الدين العمومي الداخلي والخارجي. (بنك الجزائر، 26 أفريل 2020، الصفحات 01-02)

وقد جاءت استجابة المالية العامة في بلدان مجموعة العشرين في الوقت المناسب، لكنها لا تزال أقل مما كانت عليه أثناء الأزمة المالية العالمية، ونظراً لما تتسم به الأوبئة الصحية من طابع مؤقت فمن المرجح أن تكون الأزمة الحالية أقصر أمداً. غير أنه مع انتشار الفيروس في أنحاء العالم فإن هناك الكثير مما ينبغي عمله في عام 2020، كما أن الدواعي تزداد قوة لتنفيذ دفعة تنشيطية مالية منسقة ومتزامنة عالمياً. وهناك اعتماد كبير على النمو العالمي في البلدان منخفضة الدخل التي لا تملك إلا خيارات محدودة على صعيد السياسات المحلية، وكثير من هذه البلدان تتلاحق عليه صدمات متعددة في الطلب الخارجي، ومعدلات التبادل التجاري، وأوضاع التمويل، وهي تتسم بقدرتها المحدودة على تمهيد تقلبات النمو نظراً لارتفاع مديونيتها وضعف مرونة سياستها النقدية أو سعر

صرفها. ولتحقيق هبوط أهدأ في النشاط الاقتصادي يتعين إجراء تعديلات في الانفاق على أساس داعم للنمو وتوفير الدعم المالي. وستكون هذه الضربات أخف وطأة على البلدان منخفضة الدخل عندما تقدم الاقتصادات الكبرى والمؤسسات المالية الدولية التمويل الميسر في الوقت المناسب. (IMF, Policy Steps to Address the Corona Crisis, march 2020, pp. 02-03)

وتظهر أمام الاقتصاد الجزائري أربعة تحديات رئيسية لفترة ما بعد الأزمة يجب العمل على تجسيدها: (بنك الجزائر، 26 أفريل 2020، الصفحات 01-02)

- ✓ العودة إلى نمو شامل ومستدام الذي يسمح بدوره بإنشاء الثروة وفرص العمل؛
- ✓ وضع سياسات نقدية ومالية وسياسات سعر الصرف من شأنها الاستجابة تدريجياً وعلى المدى المتوسط لمشاكل العجوزات في الميزانية وفي ميزان المدفوعات؛
- ✓ إنشاء آليات ديناميكية لمعالجة الديون؛
- ✓ الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي.

الخاتمة

كان لجائحة كورونا تداعيات كبيرة على المالية العامة حيث اختلفت كل الظروف والثوابت والافتراضات التي بنيت عليها موازنة 2020، وذلك نتيجة لارتفاع النفقات العمومية بسبب الآثار السلبية الحادة التي خلفتها جائحة كورونا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، لذلك فقد وضعت الحكومات أمام خيارات صعبة لتمويل هذه النفقات سواء من خلال التقشف في النفقات وهو خيار صعب في ظل الأزمات الصحية، أو خيار الرفع من الضرائب العمومية، أو من خلال اللجوء للاستدانة الخارجية، وبالتالي فكان لا بد من أن تتغير الأرقام وفقاً للتطورات، حيث أنه ومع انتشار الجائحة بدأت الأرقام المتوقعة في قانون المالية لسنة 2020 تأخذ منحى سلبي وتتجه نحو التغيير أو

التجميد بناء على الظروف الطارئة التي حدثت حيث أعلنت خطة تقشفية تضمنت خفض النفقات من 30% ثم 50%، فيما جاء قانون المالية التكميلي لإعادة توزيع الاعتمادات المالية القطاعية تماشياً مع الظروف الجديدة، ولكن تبقى كل هذه الاجراءات والتدابير لحظية وتفتقر للانسجام والرؤية المستقبلية لما تشكله من اخلال بتوازن المالية العامة وما لذلك من انعكاس على الأمن المالي للبلاد.

وبناء على المعطيات المحصلة من هذه الدراسة فقد تم الاجابة على فرضيات البحث؛ حيث أجابت الدراسة على الفرضية الأولى والتي تعلقت بسعي الاجراءات الحكومية على مستوى المالية العامة إلى الموازنة بين الجانب الاقتصادي والجانب الاجتماعي؛ حيث أنه ونظراً لطبيعة الأزمة كأزمة صحية والسعي لاحتوائها فقد كان الترجيح لصالح الجانب الاجتماعي امتصاصاً للآثار الاجتماعية المتوقعة، فيما جاءت الاجراءات الاقتصادية خدمة للجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ومحاولة للحفاظ على التوازن الموازناتي وتفادي الأزمات المالية بالدرجة الثانية.

وبالنسبة للفرضية الثانية فقد تطلب الأمر حلول استثنائية من حيث البحث عن الموارد المالية اللازمة لمكافحة هذا الفيروس، وتعويض القطاعات والأنشطة المتضررة من عملية توقف النشاط جراء الحجر الصحي وبطرق مختلفة منها انشاء صناديق خاصة أو ميزانيات طوارئ ...

أما بالنسبة للفرضية الثالثة فقد شكلت جائحة كورونا عجزاً لا مفر منه في الموازنة العامة الجزائرية والميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مع تراجع مصادر تمويل الخزينة وذلك نتيجة لارتفاع النفقات المتعلقة بالجائحة، وفي المقابل لم يعالج هذا العجز إلا بلجوء الحكومة إلى الجباية العادية والاعتماد على جيب المواطن وهو ما يؤثر على القدرة الشرائية لقطاعات مختلفة من الجزائريين.

وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة للنتائج الآتية:

✓ لا يمكن تقدير حجم العجز في الميزانية العامة حيث يتوقف ذلك على عمر الأزمة ومدى انتشارها، كما أن أنظمة إدارة المالية العامة ستتعرض في العديد من البلدان لاختبارات لقياس مدى تحملها، وبالتالي فإن الاستفادة من هذا الوضع يمكن أن يساعد في الاستعداد لمواجهة أي مواقف أخرى في المستقبل؛

✓ تعتبر فكرة فتح مجال للتبرعات ووضع صناديق لها فكرة مهمة، ولكن الأهم من هذا هو حسن تسيير الأزمة وتعيين فرق لإدارتها حتى لا تفقد الجهود في توزيع أموال في غير أبوابها؛

✓ يستخدم العديد من البلدان تطبيقات تخطيط الموارد المؤسسية لتشغيل أنظمتها لمعلومات الإدارة المالية، والتي تكون قابلة للتعديل لإدراج عملية مناسبة لوضع الميزانية وقواعد المحاسبة ضمن الهياكل القائمة مما يتيح الحصول على المخصصات والنفقات للاستجابة لفيروس كورونا، وهو ما تفتقده المنظومة المالية الجزائرية؛

✓ يعتبر ظهور العجز المزدوج (الميزانية وميزان المدفوعات) بالنسبة للبلدان النفطية في سياق انخفاض أسعار البترول تحدياً كبيراً للمستقبل، إضافة إلى أن انخفاض الطلب وآثار الحجر الصحي سيؤديان بالنسبة للنظام البنكي إلى ظهور مخاطر جديدة مثل ارتفاع القروض عديمة الأداء؛

✓ بعد عام من عدم اليقين السياسي والاضطرابات الاجتماعية التي أدت إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي الجزائري، وفي عام 2020 سيؤدي انتشار فيروس كورونا إلى إبطاء الاستهلاك والاستثمار، بينما يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى تراجع إيرادات المالية العامة وعائدات التصدير. وتواجه الحكومة الجديدة مهمة صعبة تتمثل في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والتصدي لأزمة الصحة العامة ومواصلة الإصلاحات الهيكلية؛

✓ يتعين على وزارتي المالية والصحة العمل معًا لضمان تحديد مقدار التمويل الإجمالي على نحو مناسب وسريع.

المراجع والمصادر:

1. ابريهي علي أحمد. (10 05، 2020). سياسة المالية العامة وصدمة كورونا. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.

2. المرسوم رقم 2.20.269 الجريدة الرسمية. (17 مارس 2020). المرسوم المتعلق باحداث صندوق خاص بتدبير جائحة كورونا. المغرب.

3. IMF. (march 2020). Fiscal Policies to Protect People During the Coronavirus Outbreak. IMF.

4. IMF. (march 2020). Policy Steps to Address the Corona Crisis. IMF.

5. United Nation. (2020). COVID-19 Economic Cost to the Arab Region. ESCWA.

6. United Nations. (2020). REGIONAL EMERGENCY RESPONSE to Mitigate the Impact of COVID-19. ESCWA.

7. world bank. (march 2020). Getting government financial management systems COVID-19 ready. world bank.

8. أحمد ابريهي علي. (20 05، 2020). سياسة المالية العامة وصدمة كورونا. مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 02.

9. أحمد طلحة الوليد. (أفريل 2020). التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية. صندوق النقد العربي.

10. (أفريل 2020). التحديث الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. البنك الدولي.

11. الجريدة الرسمية. (2019). مشروع قانون المالية لسنة 2020.

12. (26 أفريل 2020). بنك الجزائر. الجزائر.

13. بيان صادر عن وزارة الاتصال. (31 مارس 2020). فتح حسابات بنكية مخصصة للمواطنين الراغبين في التبرع. الجزائر.

14. بيان وزاري. (13 04، 2020). وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

15. (22 مارس 2020). بيان وزاري. الجزائر: الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء.

16. تأسيس علاوة استثنائية لفائدة مستخدمي الصحة. (31 03، 2020). مرسوم رئاسي رقم 20-79، 05. الجزائر: الجريدة الرسمية.

17. (أفريل 2020). تقرير آفاق الاقتصاد العربي. صندوق النقد الدولي.

18. حمزة كحال . (19 03، 2020). الجزائر موازنة تكميلية لمواجهة كورونا وأسعار النفط. تم الاسترداد من العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk

19. رابح جربوع. (24 04، 2020). محافظ بنك الجزائر: الدعوة إلى تعزيز التعاون الاقليمي من أجل مواجهة أزمة كورونا. تم الاسترداد من http://ar.lanationarabe.com/

20. سهام معط الله. (06 أفريل، 2020). كورونا والنفط يضغطان على الاقتصاد الجزائري. العربي الجديد، 2044، 13.

21. عثمان بوعبد الله. (30 04، 2020). أثر الوباء على الاقتصاد الوطني: خبراء يقترحون تقاسم الأعباء. (مجلة النصر) تم الاسترداد من https://www.annasronline.com

22. غاسبار، و ماورو. (12 مارس، 2020). النقد الدولي يؤكد أهمية دور المالية العامة لتوفير الحماية للناس أثناء تفشي "كورونا". مجلة الغد، 30.

23. قانون المالية التكميلي . (2020). المادة 36. الجزائر.

24. قانون المالية التكميلي. (2020). المادة 35. الجزائر.

25. محمد محمود السيد. (25 03، 2020). الصدمات الخمس للاقتصاد العالمي جراء كورونا. مركز أبحاث السياسات الاقتصادية. أبوظبي.

26. معجم مصطلحات كوفيد 19. (2020). المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 06. المغرب: مكتب تنسيق التعريب.